Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 5, 2023

Deanship of Scientific Research

Problem of Identity between Theory and Practice: Saudi Arabia as a Case Study

Hasan M.H AlMomani[1*], Mohd Khair S.Eiedat[2], Emad Almudafar[3]

[1] Department of International Relations and Diplomacy, Prince AlHussein Bin Abdullah II School of International Studies-The University of Jordan, Amman-Jordan

[2] Department of Political Science, Prince AlHussein Bin Abdullah II School of International Studies-The University of Jordan. Amman-Jordan

[3] School of Media and Communications, The University of Imam Mohammad Bin Sauod. Riyadh-Saudi Arabia.

Received: 12/4/2022
Revised: 8/6/2022
Accepted: 30/6/2022
Published: 30/9/2023

[*] *Corresponding author:*
h.almomani@ju.edu.jo

Citation: AlMomani, H. M. ., Eiedat, M. K. S., & Almudafar, E. (2023). Problem of Identity between Theory and Practice: Saudi Arabia as a Case Study. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *50*(5), 212–226. https://doi.org/10.35516/hum.v50i5.1018

Abstract

Objectives: This study aims at analyzing and investigating the problem of identity between theory and practice through studying different aspects of Saudi identity as well as questions related to it.

Methods: This study has employed a case study approach in order to analyze primary and secondary literature on this subject matter. This method of research would enable the researcher to provide an in-depth investigation and understanding of different variables and influences of the Saudi identity.

Results: Social and economic transformations in Saudi Arabia, dictates, to diversify resources of revenue that could generate social and economic challenges. Therefore, social responsibility should be observed in order to establish an effective and institutional social system. Moreover, the emerging national identity should not be perceived as exclusionary and a replacement to the traditional Saudi identity. Furthermore, in relation to foreign policy, state sovereignty should be emphasized as well as the principle of non-intervention in other states affairs. In addition to that, a vast regional and international reference should be established in order to tackle disputed issues with regional and international parties as regional and international stability is a high Saudi interest.

Conclusion: This study concludes that Saudi identity in its traditional and conservative aspects was established and developed within a context of social, historical, political, religious and economic interaction with a dominant religious discourse. However, the ongoing current developments within the context of the 2030 Vision started to change the concept of Saudi identity towards pluralist and open national identity.

Keywords: National identity, problem, theory and practice, Saudi, foreign policy, stability.

إشكاليةُ الهُويّةِ بين النظريةِ والتطبيق: المملكة العربيّة السعوديّة كحالة دراسيّة

حسن محمد حسين المومني[1*]، محمد خير مصطفى عيادات[2]، عماد محمد عبدالرحمن المديفر[3]

[1] كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية الجامعة الأردنية، العلاقات الدولية والاقليمية.

[2] كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية الجامعة الأردنية، العلوم السياسية.

[3] باحث دكتوراه في الدبلوماسية العامة، كلية الاعلام والاتصال جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

ملخّص

الأهداف: تهدفُ هذه الدراسة إلى تحليل واستقصاء إشكاليّة الهُويّة بين النظريّة والتطبيق من خلال دراسة مختلف جوانب الهُويّة الوطنيّة السعوديّة والتساؤلات التي تدور حولها كحالة دراسيّة.

المنهجية: استخدمت هذه الدراسة منهجيّة الحالة الدراسيّة وذلك من أجل تحليل الأدبيات الرئيسية والثانوية المتعلقة بموضوع البحث؛ حيث إنّ هذا المنهج يمكّن الباحث من استقصاء وتحليل مختلف المتغيرات والمؤثرات المتعلقة بالهوية السعودية. إضافة إلى ذلك، فقد جرى توظيف بعض المفاهيم النظرية المأخوذة من مدارس فكرية كالنقدية والبنائية التي تتعلق بإشكالية الهوية.

النتائج: يتطلب التحول الاقتصادي والاجتماعي التنويع في مصادر الدخل التي قد يترتب عليها بروز تحديات اجتماعية واقتصادية، لذا فمن الضروري مراعاة المسئولية الاجتماعية وذلك ببناء وتفعيل نظام اجتماعي فعّال ومؤسسي، ويجب تجنب إعطاء انطباع ينمّ على أنّ الهوية الوطنية الناشئة هي إحلالية أو إقصائية، أما على مستوى السياسة الخارجية فيجب التأكيد على سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. مع ضرورة بناء مرجعية اقليمية ودولية واسعة لمعالجة القضايا الاشكالية والخلافية مع الأطراف الإقليمية والدولية؛ حيث إنّ الاستقرار الاقليمي والدولي هو مصلحة سعودية عليا.

التوصيات: أنّ الهُويّة السعوديّة بسياقها التقليدي المحافظ تشكلت وتطورت ضمن تفاعلات اجتماعيّة سياسيّة دينيّة اقتصاديّة بمظهر ديني عام مسيطر، إلا أن التحولات الجارية حاليًا في الدولة والمجتمع ضمن رؤية المملكة 2030 بدأت بإحداث تغيير في مفهوم الهُويّة ليصبح مظهرها العام المسيطر وطني في سياق ديني اجتماعي اقتصادي انفتاحي متعدد يرتكز على مرتكزات قيم ثابتة.

الكلمات الدالة: هُويّة وطنيّة، إشكاليّة، نظريّة تطبيق، السعوديّة، سياسة خارجيّة، استقرار.

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

في السياق الفكري والبحثي، تعدُّ الهُويّة واحدة من أكثر المفاهيم جدليّة من حيث تعريفها وتشكلها وتطورها واستقرارها والجوانب المتعددة التي تؤثر في كل ما ذكر. وحاليًا تعدُّ الهُويّة الوطنية والقوميّة واعادة ظهورها كواحدة من أهم المحركات الرئيسية للنزعة التغيريّة التي تعصف في العالم من حيث التحولاتِ الجارية في موازين القوة. والشرقُ الأوسط ليس استثناءً. فلطالما لعبت جدليّة الهُويّة وتشكلها دورًا مهمًا في السياسة الدوليّة لهذا الاقليم.

مُشكلةُ الدراسة:

وبالتأكيد انسحب هذا على مسألة الهُويّة في المملكة العربيّة السعوديّة من حيث اشكاليته وتطورها واستقرارها من عدمه ضمن سياسات ومحددات اجتماعيّة، اقتصاديّة، دينيّة، تاريخيّة ولوقت طويل كان هنالك اعتقادٌ أنّ الهُويّة السعوديّة منذ النشأة مستقرة قائمة على تفاهم سياسي ديني اجتماعي تقليدي غالبًا سيطر عليها المظهر الديني ولكن منذ سنوات بدأت المملكة تشهد تحولات وتحديث انفتاحي في كافة السياقات ضمن سياق استراتيجي ممنهج وخاصة في إطار ما يعرف برؤية المملكة 2030، التي من المتوقع أن تُحدث تأثيرًا في كل من الهُويّة الوطنيّة السعوديّة واستقرارها وهذا أثار كثيرًا من الأسئلة والتساؤلات التي تتعلق بالهُويّة وإعادة تشكيلها.

أسئلة الدراسة:

1.ما طبيعة البُعد الإشكالي في الهُويّة السعوديّة على افتراض أن هنالك مكونات ومُحددات مختلفة للهُويّة السعوديّة؟

2.ما العوامل التي ستحدد المظهر المهيمن لهذه الهُويّة؟

3.ما آثار تشكل الهُويّة السعوديّة على السياسة الخارجيّة؟

4.ما أثر تشكل الهُويّة في استقرار الدور السعودي؟

فرضية الدراسة:

للتعاطي مع مشكلة الدراسة والتساؤلات آنفة الذكر فإنّ هذه الدراسة تقوم على عدة فرضيات أهمها أن الهُوية الوطنيّة السعوديّة التقليديّة سيطر على مظهرها العام الخطاب الديني المحافظ وتشكلت في ظروف اجتماعيّة تاريخيّة من خلال تفاعل عوامل دينيّة اجتماعيّة اقتصاديّة وسياسيّة بين قوى اجتماعيّة دينيّة وسياسيّة. كما أن الهُويّة الوطنيّة ومظهرها العام الديني بالذات قد لعب دورًا مزدوجًا ذا إشكاليّة من حيث تعزيز الاستقرار والدور وتكريس شرعيّة الحكم وفي الوقت ذاته، أنتج تحديات أثرت سلبًا في مسألة الاستقرار، وشكّل إشكالية لعلاقات الدولة الاقليميّة والدوليّة وخاصة مع الغرب. إلا أن ما تشهده المملكة من تحولات شاملة حاليًا في سياق رؤية المملكة 2030 سوف يؤدي إلى تحول في مفهوم الهُوية الوطنيّة التقليديّة ليصبح أكثر تعددية وانفتاحية في سياق وطنيّ إدماجيّ.

أهداف الدراسة:

1.تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البُعد الاشكالي في الهُويّة السعوديّة وبيانه من حيث مكوناتها ومحدداتها المختلفة

2.تهدف هذه الدراسة لمناقشة العوامل المحددة وبيانها للمظهر العام للهُويّة السعودية

3.تهدف هذه الدراسة لتحليل آثار تشكل الهوية وبيانها على السياسة الخارجية السعودية واستقرار الدولة

الدراسات السابقة

لطالما أثارت مسألة الهُوية بكافة أشكالها ومن حيث محددات تشكلها وجدليتها واشكالاتها العلماء والباحثين حيث أُنتج كم هائل من الأدبيات والعديد من النظريات التي حاولت أنْ تقدم قراءات مختلفة للهُويّة، حيث أن كل نظرية تتدعي أنّها تقدم الصورة الأقرب والأكثر اقناعًا لمعضلة واشكاليّة الهُويّة. وفي ما يتعلق في الهُويّة في المملكة العربيّة السعوديّة هنالك الكثير من الدراسات التي قدمت قراءات وتحليلات لكيفية تشكل الهُويّة ضمن سياقات اجتماعيّة، اقتصاديّة، ودينيّة تقليديّة مع التركيز على البُعد الديني في تشكلها ولكن هنالك القليل من الدراسات التي تناولت الهُويّة السعوديّة في سياق التطورات الحاليّة التنموية التي تشهدها المملكة وبالذات في ما يتعلق برؤية المملكة 2030 وأثرها في التحولات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والدينيّة، وبناء عليه أثرها في تطور واعادة انتاج هُويّة سعوديّة جامعة.

ومن أمثلة ممن تناولوا الهُويّة واشكالياتها على نحو عام والهُويّة السعوديّة واشكالاتها على نحو خاص مثلًا نجد Frederick W.Weston، يقول أنّ الهُويّة الوطنيّة في العالم العربي مفهوم هش وضعيف وفي كثير من الأحيان يكسوه ظلال الولاءات الاجتماعيّة والثقافيّة، حيث وحّد وأسّس آل سعود حكام وملوك المملكة العربية السعودية دولة فاعلة، كما يشير في سياق آخر إلى استنتاجات بأن الهُويّة الوطنيّة مازالت اشكاليّة ولم تستقر (Weston,1987).أما الباحثةEyman AlHussein فتقول أنّ حاليًا هنالك اعادة ظهور للهُويّة الوطنيّة على المستوى العالميّ لدرجة أنها أصبحت تعدُّ الآن الأيديولوجيّة السياسيّة لوقتنا الحالي، وهذا ينطبق على السعوديّة كما الآخرين, إذ إنّ الوطنيّة كعقيدة ايدلوجية لم تكن تتلاءم مع الهُوية الدينيّة ومظهرها المُهيمن على اعتبار أنّ الهُويّة الدينيّة عززت حس الوحدة والانتماء للبلد وكرّست شرعيّة الحكم من خلال تأكيد المؤسسة الدينيّة على أهمية الولاء لولي الأمر(AlHussein,2019).

وفي موقع آخر تقول الباحثة تغيرت الصورة وانقلبت إذ إن الهُويّة الدينيّة لم تعد تتلاءم مع رؤية المملكة الجديدة التي تدعم اعادة انتاج هوية وطنية سعوديّة تعدديّة من خلال التحديث الاجتماعي والاقتصادي والديني والانفتاح الثقافي(AlHussein,2019).

أما الباحث Hassan Al-Mustafaفقد تحدث عن تأثير رؤية المملكة 2030 وجهود سمو ولي العهد الأمير مُحمد بن سلمان في خلق هُويّة سعوديّة جامعة من حيث العلاقة بين الدين والتعددية وأيضًا من خلال التحديث الاقتصادي والاجتماعي والانفتاح قائم على الوطنيّة السعوديّة والتعدديّة المذهبية حيث أن الرؤية تنويرية وتحتاج إلى فضاء اجتماعي اقتصادي تحرري بعيدًا عن التشدد (Al-Mustafa ,2021)

وفي دراسة أخرى تحدث Raymond Hinnebuschعن سياسة الهُوية في سياق العلاقات الدوليّة في الشرق الأوسط حيث يقول أن الهُويّة لها جانبان من خلال افتراضها الآخر في مواجهة الأنا وتشكلها من خلال استثناء الآخرين عندما توجد اختلافات الهُوية والمنافسة فوق مصادر ماديّة نادرة تتنازع عليها الهُويات المختلفة تحدث الصراعات العميقة إلا أنه مع ذلك وفي داخل الجماعات الواحدة تسهل الهُويّة التعاون وتسخر الأفراد للتغيير، مما يمكنهم من تجاوز مشكلة الفعل الجمعي(Hinnebusch,2002,Pp29-30) . وحيث ما ترتقي الهُوية مع اعتماديّة اقتصاديّة وأرض مشتركة تؤدي إلى انتاج دولة قويّة وتكون النتيجة مشرعنة ومستقرة وفي موضع آخر يقول هانيبوش: إذا كان هنالك أي أمر خاص يتعلق بالسياسة الدوليّة بالشرق الأوسط فهي أهميّة الهُويّة وأن ما يميز الشرق أن الدين والعرق يبقيان قويان في سياق الهُوية السياسيّة (Hinnebusch,2002,Pp29-30)

كما أن Fabian Blumbergفي بحثه حول النقاش على الهُويّة في الخليج العربي فقد تحدث عن أهميّة دور العامل الديني في تشكيل الهُوية التقليديّة السعوديّة اضافة للمساهمة على نحو كبير في تجانس الدولة وشرعيّة حكامها كما أن جوزيف نيفو قد أكد هذا الأمر حيث تحدث عن دور الدين والهُوية الوطنيّة في المملكة وقال (إن الدين والولاء للعائلة الحاكمة مازالا مُكونيّن أساسيين في الهُوية الجمعيّة التي تمثل الهُويّة الوطنيّة السعوديّة)(Blumberg,2020) .

المنهجية:

من أجل أن يتم التعاطي مع طروحات هذا البحث والاجابة عن الأسئلة السابقة فإنه سوف يتم توظيف منهج الحالة الدراسيّة من أجل تحليل المراجع والأدبيات الرئيسية والثانوية التي تناولت مسألة الهُويّة وكافة نواحيها وسياقاتها حيث أن هذا المنهج سيمكننا من التحليل والاستقصاء، وهكذا فهم ديناميكيات ومحددات وتطورات الهُويّة في المملكة كما أنّ الدراسة سوف تطوّر إطارًا نظريًّا يتلاءم مع طروحاتها مأخوذ من الأدبيات والنظريات المتعلقة بالهُويّة وتشكلها والعوامل المؤثرة بها من خلال عرض بعض من النقاشات والطروحات لبعض العلماء والباحثين وخاصة في النظريات الاجتماعيّة مثل البنائيّة والنقديّة وما بعد الحداثة.

خطة البحث: تتألف هيكلية البحث من مقدمة وتشمل على مشكلة البحث وأسئلة البحث وفرضية، ومنهجية وأهداف ثم دراسات سابقة

1.مقدمة

2.مسألة الهُويّة والاصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في السعوديّة.

3.تأثيرات الهُويّة على السياسة الخارجيّة السعوديّة

4.تأثيرات الهُوية على استقرار السعوديّة

5.النتائج والتوصيات

مسألة الهُوية والاصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في السعوديّة.

في سياق الحديث عن نشأة الدولة وتشكل هُويتها الوطنيّة فإن بعضًا من المدارس الاجتماعية وبالذات البنائية والنقدية منها ترى أن التفاعل التاريخي بين القوى السياسية والاجتماعية ذات الهُويات الفرعية المختلفة أنتجت الدولة وهويتها. لذلك من أجل فهم الدولة والهُوية والمتغيرات التي تطرأ عليها لا بد أصلًا من فهم طبيعة هذا التفاعل بين هذه القوى والمؤثرات التاريخيّة الاجتماعيّة الاقتصاديّة عليها. (Devetak,2013,Pp158-161)

ما ذكر أعلاه يمكن أن يساعدنا في فهم عملية نشأة المملكة العربية السعودية وتطورها وهويتها الوطنية التي تشكلت من خلال سياق تفاعل تاريخي بين القوى الاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة محكوم بعوامل ومؤثرات اقتصادية، اجتماعيّة، دينيّة ثقافيّة وبيئة حاضنة لهذا التفاعل في سياقها المحلي والاقليمي والدولي إلى حد ما. هذه القوى الرئيسية هي القبيلة في مختلف مناطق المملكة، الدينية وبالذات الاسلاميّة المتمثلة بالحركة الاصلاحيّة لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ثم آل سعود وهم الحكام أو الطبقة السياسية الحاكمة (Okruhlik,2010,Pp390-392). هذا التزاوج والتفاعل التاريخي أنتج الدولة العربيّة السعوديّة وهُويتها التقليدية، إذ كان الدين المظهر الأكثر ظهورًا وتعريفًا بها، كما أن هذه الهُوية استندت إلى أسس متعددة منها التجانس القبلي العرقي، التاريخ، والثقافة المشتركة والقيم والعادات المشتركة اضافة إلى المحافظة الدينيّة الاجتماعيّة إلى حد ما (Okruhlik,2010,Pp390-396). فالمجتمع السعودي من أكثر المجتمعات العربيّة تجانسًا من حيث الأسس القبليّة والاجتماعيّة المتماسكة ضمن حيز جغرافي واحد. كان بعيدًا إلى حد ما عن هيمنة وسطوة القوى الخارجيّة اضافة إلى سرديّة الذاكرة الجمعيّة من حيث عظمة التاريخ ودور هذه القبائل السعودية التاريخي في نشر الاسلام ونشوء الخلافة الاسلامية بسياقاتها التاريخية المختلفة، وكذلك الحال في ما يخص الحضارات العربية على امتداد

رقعة جزيرة العرب في مرحلة ما قبل الإسلام، في مناطق نجد والحجاز و البحرين سابقا -الأحساء اليوم- وجنوب وشمال الجزيرة العربية.لا بد من الاشارة هنا أيضًا بأهميّة ومركزيّة الدين في التأثير على تجانس الهُويّة السعوديّة حيث أن الغالبية مسلمين سنة مع وجود أقليات مذهبية أخرى مثل الشيعة.

على امتداد ثلاثة قرون أعقبت تأسيس وتوحيد الدولة الأولى في عام 1728م وصولًا إلى الدولة الثالثة التي اكتمل توحيدها عام 1932 نمت الهُويّة الوطنيّة السعوديّة في حيزها التقليدي ذات الصبغة الدينية ضمن عقد اجتماعي تاريخي بين القوى سالفة الذكر. لكن التطورات الاقليميّة والدوليّة وبالذات بعد الحرب العالمية الثانية اضافة إلى الاكتشافات النفطية الهائلة في المملكة حيث بدأ السياق الاقتصادي يُحدث أثرًا في التحولات الاجتماعية وحياة الدولة و المجتمع الاقتصادية. من حيث بناء جهاز إدارة عامة بما فيها نظام تعليمي وطني (Weston,1987). كما أن ظهور النفط بوفرة قد وفر مداخيل ماليّة اقتصاديّة عزز العقد الاجتماعي بين الدولة وحكامها وبين القوى الاجتماعية والدينية، رغم أنه كان قويًا ومتينًا بالأساس وعلى امتداد قرنين من الزمن قبل ظهور النفط، لكن مع اكتشافات النفط، وانعكاساته على ميزانية الدولة ظهر نمط الدولة الرعوية التي أخذت على عاتقها توفير الرفاهية من خلال توفير الوظائف العامة وتقديم مميزات اقتصادية للمواطنين كالحاجات الأساسية المدعومة (Blazquez,Galeotti,Manzano,Pierru,Pradham,2021).هذه الحالة الرعوية انتجت استقرار في المجتمع و الدولة وبقيت مسألة الهُويّة في سياقها التقليدي دون المساس بها أو تغيير مظهرها العام ألا وهو الدين والقبيلة.

في سياق التطور التدريجي للمملكة شهدت مرحلة الخمسينات من القرن الماضي استمرارًا للعمليات الاصلاحية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية إذ كان من أهمها الشروع في بناء وتعزيز جهاز الإدارة العامة للدولة يتسم بالعصرنة والفعالية حيث أسّس الملك عبد العزيز مجلس استشاري أعضائه يمثلون مختلف الأقاليم، اضافة لتأسيس مجلس للوزراء حيث استحدثت كثير من الوزارات واستمرت عملية تطوير جهاز الدولة بما فيها النظام القضائي وجوهره الشريعة الاسلامية حتى بعد وفاة الملك عبدالعزيز.

كان عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي مهمًا أيضًا في مسألة الاصلاح والتطوير الاقتصادي والاجتماعي التدريجي وتأثيره على الهُويّة الوطنيّة حيث تم اعتماد خطة تنموية خمسية عام 1970 م دعمتها لاحقًا تطورات وطفرة في أسعار النفط وفرت للدولة قدرة اقتصاديّة وماليّة غير مسبوقة مكنتها من القيام مبمشروعات عملاقة في سياق البنية التحتية وتقديم امتيازات ماليّة واقتصاديّة وتعليميّة للسعوديين أحدثت تحولًا بنيويًا في الحالة الاجتماعية والاقتصادية وعززت التحول الحضري من خلال تحديث وانشاء المدن، حيث ساهمت في توسيع عملية الهجرة من الأرياف والبادية إلى المدن ونشوء طبقة متوسطة عريضة فتحت أمامها أسواق العمل وتمتعت بالرفاهية (AlHussein,2019).

أما الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي فقد استمر التطور الاقتصادي والاجتماعي لكن بوتيرة مختلفة إذ لا بد من التوضيح هنا أنه بالرغم من النمو الاقتصادي وازدياد أهمية البترول ومداخيله كمصدر رئيسي مكّن الدولة السعوديّة من الاستمرار في تطوير البنية التحتية وتقديم خطط التنمية وكثير من الميزات، إلا أن هذا التسارع الاقتصادي لم ينتج تسارعًا في الاصلاحات الاجتماعية وتحولات جذرية في بنيوية المجتمع السعودي وعاداته وتقاليده التي بقيت إلى حد ما في سياق محافظ واستمر العامل الديني في لعب دوره المحوري في ضبط هذا النمط الاجتماعي المحافظ، لا بل تعزز دور العامل والهُويّة الدينية نتيجة التطورات والأحداث على المستوى المحلي والاقليمي والدولي (Okruhlik,2010,Pp396-397). فمثلًا يُعتقد أن احتلال الحرم المكي من قبل عناصر متطرفة دينيًا خارجة عن القانون، اضافة لتطورات الاقليم مثل التهديدات المتمثلة في المد الشيوعي والاحتلال السوفيتي لأفغانستان1979، والثورة الدينية في إيران عام 1979 التي من يومها أثرت سلبًا في طبيعة العلاقة السعودية الايرانية اضافة إلى ظهور الجماعات المتشددة الاسلامية أو ما يعرف بجماعات الاسلام السياسي وتغلغل عناصر فاعلة غير سعودية (مصرية وعراقية وسورية) من جماعة الإخوان المسلمين داخل البنية التعليمية الرسمية الأساسية والعالية في السعودية كانت قد هربت من بلدانها إلى المملكة العربية السعودية، كل ذلك قد عزز من سلطة المؤسسة الدينية. ورغم ذلك فهنالك من يعتقد أن الأحداث التي ذكرت أعلاه قد عززت أيضًا من دور مؤسسة الحكم التي هي لا تمثل فقط سلطة الأمة السياسية وإنما أيضًا سلطتها الأخلاقية والدينية فلقب خادم الحرمين الشريفين الذي يُطلق على الملك له ترجمة على هذه المكانة لا بل يأخذ بعدًا أكبر من ذلك في سياق العالم الاسلامي نظرًا لمكانة الحرمين الشريفين في الدين الاسلامي (Gause III,2002,Pp193-198).

أما في السياق الاقتصادي فعلى العكس من العقود السابقة فإن عقدي الثمانينات والتسعينات شهدا انخفاضًا حادًا في أسعار النفط وهذا إلى حد ما أثر سلبًا في الاقتصاد السعودي الذي كان يعتمد اعتمادًا رئيسًا وكلي على هذه المداخيل (Okruhlik,2010,PpPp399-403).

أما بداية الألفية الثانية وما تلاها، فيمكن عدّه واحدة من أهم المراحل التي مرت بها المملكة من حيث التطورات الاقتصاديّة والسياسيّة والدينيّة، وإلى حد ما الاجتماعيّة سواء على الصعيد المحلي الوطني أو على صعيد التطورات الاقليمية والدولية. صحيح أن ما حدث في هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 هو حدث دولي إلا أنه أثّر على نحو كبير في المملكة العربيّة السعوديّة على اعتبار أن كثيرًا ممن تورطوا بهذه الهجمات من الجماعات الإرهابية المتطرفة كانوا يحملون الجنسيّة السعوديّة، على الرغم مما ثبت لاحقًا من ارتباطهم بأجهزة الاستخبارات الإيرانية والحرس الثوري الإيراني كما كشفته لجنة التحقيقات الفيدرالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر والوثائق التي وجدت لاحقًا في مخبأ ابن لادن في أبوت أباد، بيد أن

هذا كله لا ينفي أنهم نشأوا في بيئة سعودية وردة الفعل الأمريكية وتعاظم مشكلة الارهاب في العالم و على نحو خاص في منطقة الشرق الأوسط(Gause III,2011,Pp3-4).هذه التطورات، بالإضافة إلى سلسلة العمليات الإرهابية التي تعرضت لها المملكة في تلك الفترة التي بدأت فعليًا منتصف التسعينيات، لكنها أصبحت أكثر تكرارًا وخطرًا بداية الألفية الثانية، وضعتها بخط الدفاع الأول وأبرزت مسألة الدين وتفسيراته ووضعته على المحك. وعليه،أظهرت أنه لا بد من مكافحة التطرف والارهاب وأن يتم تقديم الدين الاسلامي بصورته المعتدلة وخاصة في المملكة حيث أن البعض على المستوى العالمي وخاصة في الغرب، بدأ يوجه الاتهامات للمملكة والنمط الديني المحافظ الذي تنتهجه وهذا قد يكون نتيجة عدم فهم حقيقي لطبيعة الاسلام السمحة وطبيعة المملكة ونهجها الديني التقليدي أو مدفوعين بدوافع سياسية أو غيرها لاستهداف المملكة وتحميلها وزر ما حصل (Hudson,2009,Pp-323-329).

أما في ما يتعلق بالعامل الاقتصادي والاصلاحات في هذه المرحلة التي من الممكن تسميتها بفترة حكم الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتأثيره على الهُويّة الوطنيّة فإن ارتفاع أسعار النفط خاصة بعد عام 2003 ووصولها إلى مستويات عالية غير مسبوقة قد وفرت مداخيل كبيرة للدولة مما مكنها من زيادة الانفاق العام واقامة المشروعات الكبرى في قطاعات الصناعة والبناء والتعليم وتقديم ميزات كثيرة للمواطنين اضافة إلى كثير من السياسات التي اتخذها المغفور له الملك عبدالله في تلك الفترة التي كانت تهدف إلى خلق أجواء انفتاحية تدريجية من خلال تخفيف بعض الضوابط الاجتماعية والحد من سيطرة المؤسسة الدينية(AlHussein,2019). فمثلًا أصدر الملك مرسومًا ملكيًّا بحيث عدّ اليوم الوطني عطلة رسمية احتفالية، وهو أمر وإن بدا لغير الخبراء بالشأن السعودي بأنه بسيط، بيد أنه يعد بالفعل شرارة لثورة الهُويّة الوطنيّة في مقابل الهُويّة الدينيّة التي جرى استلابها من قبل جماعات الإسلام السياسي؛ إذ الاحتفال بالعيد الوطني يُعد محرمًا من منظور الهُويّة الدينيّة التي تتبناها جماعات الإسلام السياسي التي تتعارض كما أسلفنا مع الهُويّة الوطنيّة وفق مفهوم تلك الجماعات، وبنفس الوقت فتح الملك الباب أمام مزيدًا من الانفتاح التدريجي مما قد يكون زاد من زيادة الاختلاف بين القوى الدينية المحافظة والقوى السياسية الاجتماعية التي ترغب بانفتاح أكثر.

لقد ازدادت وتيرة الاصلاح الاجتماعي التدريجي والانفاق الاقتصادي مع تفجر ما يسمى بثورات الربيع العربي عام 2011 حيث شكلت ضغطًا هائلًا على كثير من الدول ومن ضمنها السعوديّة التي زادت الانفاق العام وضخت الأموال وقدمت كثير من الميزات الماليّة والاقتصاديّة للمواطنين، فعلى سبيل المثال أمر جلالة الملك عبدالله بضخ حوالي130 بليون دولار كميزات للمواطنين(Gause III,2011,P5) .

صحيح أن المملكة في هذه الفترة لم تشهد أحداث كثيرة تعكر صفو استقرارها لكن ما جرى ويجري في المنطقة قد ألقى بظلاله وأثر ولو بدرجات مختلفة في الواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ من حيث ضرورة أن يكون هنالك اصلاحات انفتاحيّة في الدولة والمجتمع وذلك للتكيف مع المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية بما يضمن تعزيز العقد الاجتماعيّ الذي يربط مؤسسة الحكم بالمواطن.

أما في ما يتعلق بالإصلاحات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية حاليًا التي بدأت مع التغيرات السياسية في المملكة بعد تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم عام 2015 وتعيين سمو الأمير مُحمد بن سلمان كولي للعهد الذي أخذ على عاتقه اتخاذ كثير من الخطوات والسياسات التي أقلها قد توصف بأنها غير مسبوقة من حيث شموليتها وطموحها للتغيير المأمول به واصدارها رؤية المملكة 2030 التي أُطلقت عام 2016 وجاري تنفيذها حاليًا في كافة سياسات الدولة والمجتمع(Blazquez,Galeotti,Manzano,Pierru,Pradham,2021) .

ركزت رؤية المملكة 2030 على مجموعة أهداف استراتيجية (Vision 2030):

التركيز على تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لدخل الدولة وذلك من خلال تطوير قطاعات لطالما كانت غير مستغلة استغلالًا أمثل مثل قطاع السياحة بكافة أشكاله الدينية، الترفيهية، والتراثية التاريخية، حيث أن المملكة تتمتع بتنوع جغرافي مناخي وزاخرة بالأماكن التاريخية الأثرية وشواطئ كبيرة سواء على الخليج أو البحر الأحمر، لذلك أقيمت الكثير من المهرجانات الترفيهية، وتم أيضًا السماح بفتح دور السينما واقامة المهرجانات الثقافية (Blazquez, Galeotti, Manzano, Pierru, Pradham,2021). إن استغلال هذا القطاع على نحو أفضل سوف يساهم في زيادة مداخيل الدولة وخلق فرص عمل كثيرة للشباب، ولا بد من الاشارة هنا إلى أن تفعيل هذا القطاع كما ذكر أعلاه يتطلب بناء وتطوير مشروعات البنية التحتية اضافة إلى مستويات من الانفتاح الاجتماعي تتقبل هذه الأنواع من الصناعة السياحية وعليه فإن هذه التطورات من المتوقع أن تعمل كمحركات تغيير في حياة المجتمع الاجتماعية المحافظة حيث أنه في السابق وبسبب سياقات دينية وموروثات اجتماعية قبلية كان ينظر إلى بعض أنواع النشاطات السياحية كمحرمات.

الشروع في مشروعات الخصخصة، وانشاء الصناديق السيادية الاستثمارية وذلك من خلال توسيع مساهمة القطاع الخاص وتشجيع الأعمال الريادية الصغيرة والمتوسطة اضافة إلى اصلاح وتطوير نظام التعليم الوطني في كافة مناحيه وخاصة التكنولوجية والمهنية والتقنية واصدار التشريعات الحديثة التي تتلاءم وهذه الطموحات التحديثية من أجل تسهيل العملية الاستثمارية وجذب الاستثمارات العالمية اضافة لتقديم ضريبة القيمة المضافة وزيادة حصة المرأة في مسألة التوظيف (Vision 2030).

منذ اطلاق هذه الرؤية بدأت الدولة بإطلاق المشروعات العملاقة لتعزيز الاقتصاد فاتحة الأبواب أيضًا أمام ما يسمى الاقتصاد المعرفي، والبيئي

من خلال اقامة مدن متطورة علميًا وصديقة للبيئة. فمثلًا وعلى سبيل المثال لا الحصر أعلن عن اطلاق بناء مشروع إقليم نيوم كمشروع عملاق سوف يتم استثمار مئات المليارات من الدولارات وبالنظر إلى رؤية انشاء هذا الإقليم أو المنطقة التي ستخضع لقوانين خاصة بها والهدف منها يمكن ادراك حجم التغير المأمول به الذي قطعًا سوف يحدث تغيرات بنيوية كبيرة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي السعودي ومن ثَمَّ في الهوية الوطنية؛ حيث تعبّر هذه المنطقة عن رؤيتها " نيوم هي الرؤية الطموحة التي ستشكل المستقبل الجديد، في مواجهة تحدي التغيير الذي لم يجرؤ أحد على خوضه من قبل في زمن يحتاج فيه العالم للتفكير بطريقة مبتكرة وايجاد حلول جديدة، وبعبارة أوضح لم تكن نيوم مجرد وجهة بل تفتح أبوابها لأصحاب الأحلام الكبيرة، ولكل من يطمح أن يسهم لبناء نموذج جديد لاستدامة الحياة والعمل والازدهار" (NEOM)

إن رؤية المملكة 2030 لم تقتصر على الجانب الاقتصادي رغم أهميته وتأثيراته على الجوانب الأخرى وإنما ركزت على اصلاحات تقود لتطور اجتماعي يتناسب مع طموحات التنمية الشاملة التي يشارك بها ويستفيد منها الجميع. لذلك هدفت الرؤية بتطوير مجتمع حيوي ونابض متصل بجذوره العربية الأصيلة ويتمسك ويفتخر بهُويته الوطنيّة اضافة لنشر القيم الوطنية والانتماء إلى الاسلام والعروبة والسعوديّة ويتمسك باللغة العربيّة. إن مثل هكذا هدف ومرتكز ما هو إلا تعبير عن السعي لخلق توازن دقيق بين الأصالة والحداثة، وعدم تحقيق انجازات تحديثية على حساب ثوابت وقيم تتعلق بالأصالة والهُويّة الوطنيّة وهذا يعدُّ ليس بالمهمة السهلة، خاصة إن عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي غير المدروسة وغير المدارة بعناية قد تؤدي إلى نتائج سلبية غير مرغوب بها وبخاصة على هُويّة المجتمع والدولة(Vision 2030).

اضافة إلى ما سبق، فقد ركّزت الرؤيّة على الدور الرئيس للشباب والمرأة السعودية في المجتمع إذ يمثلان النسبة الأكبر، يبلغ عدد سكان المملكة حوالي 35 مليون نسمة (World Bank,2020)حيث يمثل فيه الشباب الغالبية العظمى وقطعًا تشكل المرأة نصف المجتمع هذه الميزة النسبية السكانية إذا ما فُعلت حسب أهداف الرؤية ستخلق ما يسمى الفرصة السكانية، التي قد تشكل أحد الروافع الرئيسة لإنجاح العملية التحديثية الاصلاحية. في سياق الحديث عن المرأة وفي واقع سعودي محافظ تاريخياً محكوم بأطر وقيم دينية حدّت إلى حد ما من مساهمة المرأة في العملية التنموية سواء الإقتصادية أو الإجتماعية وكثير من القوانين والتشريعات وخاصة الصادرة من السلطات الدينية التي جرى اختراقها من قبل أيديولوجيات وجماعات الإسلام السياسي ضمن تفسيرات وتأويلات دينية معينة همشت المرأة، وكان يُأخذ على المملكة في كثير من الأحيان هذا الأمر. لكن منذ سنوات وفي سياق التوجهات الاصلاحية اتخذت كثير من الاجراءات والقوانين التحفيزية لتمكين المرأة واعطائها الكثير من الحقوق. فمثلًا سُمح للمرأة بالحصول على رخصة قيادة المركبة وأيضًا تم التعاطي مع مسألة الولي والوصي الشرعي اضافة إلى فتح سوق العمل أمامها.

أما بالنسبة للعامل الديني الأكثر تأثيرًا تاريخيًا في تشكيل الهُوية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الدولة السعودية، فكان له نصيب، حيث بدأ الحديث عن خطاب ديني جديد يتبنى التعددية المذهبية بعيدًا عن خطاب متطرف محصور بمذهب أو تفسير واحد يفرض وجهة نظر واحدة تتعلق بفهم الاسلام الحقيقي. فالرؤية تتطلب بيئة اجتماعية اقتصادية تعددية تقبل الآخر لإنجاحها كما قال ولي العهد الأمير محمد بن سلمان(Goldberg,2018).

وعليه ومنذ عام 2016 اتخذت كثير من القرارات والسياسات لتنفيذ رؤية المملكة في السياق الاقتصادي والاجتماعي من خلال الشروع في كثير من المشروعات الاقتصادية الطموحة في القطاعات ذات العلاقة، السياحية، التعليمية، والتكنولوجية الطموحة.

إن تحليلًا لما تقدم ذكره وتحليل خطابات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير مُحمد بن سلمان والخطوات العملية والاجراءات المتخذة لغاية الآن تظهر بوضوح أن هنالك حركة شمولية تغييرية ذات أبعاد اجتماعيّة اقتصاديّة دينيّة عميقة محكومة بأهداف عديدة سوف تؤدي إلى تغييرات جذريّة وتطور هُوية وطنيّة جامعة ترتكز على التعددية المذهبية في سياق خطاب ديني اعتدالي ادماجي، اضافة إلى تعددية اجتماعية متمسكة بالجذور. كما أن هذه الرؤية هي تعبير عن قناعة صانع القرار والمسؤولين السعوديين أن الاقتصاد من حيث مكوناته وامكاناته هو اقتصاد غير مستغل بطاقته الكاملة، لذلك لا بد من فتح آفاق متعددة واستغلال قطاعات كثيرة تؤدي إلى انتاج قوي منفتح متعدد المصادر وبذلك ينقل المملكة إلى مرحلة ما بعد الاعتماد على النفط ويساهم في احداث تطور اجتماعي ثقافي يضع السعودية في مقدمة الدول الرائدة وكمحرك اقتصادي قوي للاقتصاد الدولي في الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمي.

تأثيرات الهُويّة على السياسة الخارجيّة السعوديّة

في الأدبيات المتعلقة في السياسة الخارجيّة فإن هنالك إلى حد ما إدعاء بصعوبة تحليل وفهم السياسة الدوليّة للشرق الأوسط وذلك بسبب هشاشة وقابلية نظم عديد من دوله للاختراق اضافة لعدم استقرار بعضها وتماسكها. ومن وجهة نظر البعض هذا يضع مُحددات على قدرة الباحثين لتحليل عملية صنع القرار والسياسة الخارجية. مقابل ذلك هنالك البعض ممن يعتقدون أن المدرسة الواقعيّة توفر اطارًا تحليليًا مناسبًا لفهم عملية صنع القرار والسياسة الخارجيّة في الشرق الأوسط حيث أن الدولة بغض النظر عن طبيعتها تبقى هي الفاعل الرئيسي (Haliliday,2005,Pp21-30).

وبمناسبة الحديث عن الهُوية وأثرها في السياسة الخارجيّة فإن بعضًا من العلماء يؤكدون على أن الهُوية الوطنيّة تؤثر في اتجاهات السياسة الخارجيّة في الدولة ومنهم من يعتقد أنه في سياق صنع السياسات والقرارات فإن الهُوية الوطنيّة تصبح الأداة الرئيسة لتعرُّف أهداف السياسة

العامة؛ حيث إنّ لكل دولة في النظام الدولي لها هُوية وطنيّة تشكل سلوكها اضافة إلى تحديد مصالحها (Amalia,Susanto,2021). بمعنى آخر هنالك علاقة ما بين كيفية تشكل الهُوية الوطنية وتأثيرها في بناء تصور حول ماهي المصالح الوطنية. وفي نهاية المطاف يُنظر إلى الهُوية على أنها السرديّة التي تشكلها الأمة أو الشعوب عن نفسها التي تنظر من خلالها لذاتها وصورتها ودورها في السياق الدولي مقارنة بالآخر. ما سبق ذكره عن السياسة الخارجيّة والهُويّة يمكن أن يكون اطارًا نظريًا يساعدنا على مسألة فهم الهُويّة في المملكة العربية السعوديّة وسياستها الخارجيّة.

من حيث الوزن والتفاعل الاقليمي والدولي، فإن السعودية هي دولة وازنة وفاعلة في السياسة الشرق أوسطية والدوليّة كقوة اقتصاديّة وسياسيّة ذات أهميّة دينيّة كبيرة في العالمين العربي والاسلامي اضافة إلى أنها ضمن مجموعة العشرين التي تضم أكبر الاقتصاديات في العالم، كما أن المملكة تعدُّ أكبر منتج ومصدر للبترول وتمتلك احتياطات نفطية هائلة تُمكنها من التأثير وتحديد اتجاهات اقتصاديات الطاقة(Gallarotti and Al-Flali,2016,Pp233-5). وفي السياق الديني فهي من الأهمية بمكان إذ أنها تاريخيًا هي موطن ولادة الدين الاسلامي وتحتضن أكثر الأماكن قدسية لدى المسلمين، كما أنها منبع العرب وجذرهم وأصلهم؛ مما يعزز دورها القيادي الخاص في العالم الاسلامي والعربي، اضافة لما سبق فإنها تتمتع بموقع جغرافي هام ومساحة جغرافية واسعة ضمن بيئة اقليمية خشنة تنافسية ولدّت كثيرًا من التحديات للمصالح الوطنيّة وبالذات للأمن الوطني السعودي. اضافة لما سبق لا بد من فهم السياسة الخارجيّة وعملية صنع القرار من خلال التركيز على الفاعلين والقضايا والمصالح الوطنية. ففي سياق الأطراف الأكثر فاعليّة من حيث التأثير والدور في صناعة القرار والسياسة الخارجية وتنفيذه، فإن الملك يتمتع بدور مركزي ومحوري في النظام السياسي للدولة السعودية، اضافة إلى بعض أفراد العائلة المالكة ومجموعة من المستشارين والمسؤولين(Gause III, 2010,Pp387-390). كما أن هنالك كثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة وهُويتها اضافة إلى تأثير البيئة الاقليمية والدولية التي تتفاعل معها المملكة على نحو كبير في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية(Almomani,1999) أما بخصوص أهداف السياسة الخارجية، فإن هنالك مجموعة مصالح وأهداف استراتيجية تشكل أولويات المملكة وعلى رأسها حماية الأمن الوطني من التهديدات الخارجية التي تهدد وجودية وسلامة الدولة والنظام. وللتعاطي مع هذه التهديدات والبيئة الاقليمية الخشنة وتحقيق المصالح الوطنية وبالذات الاستراتيجية منها ولعقود طويلة؛ انتهجت السعودية ومارست سياسة خارجية متوازنة ومعتدلة من خلال توظيف قدراتها الاقتصادية والعسكرية وأهميتها الدولية مقرونة ببناء شبكة علاقات اقليمية ودولية وشراكات استراتيجية مع كثير من البلدان وبالذات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعدُّ الشريك الاستراتيجي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وليومنا هذا، بيْد أنها لم تُغفل عملية التوازن وتعزيز علاقتها مع الشرق أيضًا، إذ أصبحت المملكة اليوم الشريك الأساس للصين ولروسيا الاتحادية في المنطقة في ذات الوقت. هذه السياسة الخارجية التي اعتمدت على التوازن والتعبير الدقيق والاهتمام المتواصل من صانع القرار مكن المملكة من أن تواجه وتتجاوز كثير من التحديات والأزمات خاصة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي وما بعد ذلك سواء كانت الثورة الايرانية عام 1979 وتبعاتها، الحرب العراقية الايرانية1980، احتلال العراق للكويت 1990، وتداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة(Almomani,1999).

إذا ما تم اسقاط السياق النظري السابق الذكر والمتعلق بمسألة الهُوية والسياسة الخارجيّة على السعودية في العقود الماضية آنفة الذكر فإن الهُوية السعوديّة الوطنيّة التقليديّة كدولة ذات بُعد خليجي عربي اسلامي عميق، قد أثّر على نحو مباشر في بوصلة توجهات وسياسات الرياض الخارجية. ففي سياق نظرتها لنفسها من حيث القيم الثقافية والنشأة والحيز الجغرافي، فإن المملكة قد طورت لنفسها صورة دولة وازنة ذات قدرات مميزة دون غيرها في محيطها الجغرافي الذي ترتبط معه بروابط قوية وتاريخ مشترك وحتمية جيوسياسية، حيث أن هذا الارتباط والقدرات يُحتم عليها مسؤوليات وأدوار فاعلة من أجل مصالحها المرتبطة أصلًا بمحيطها الثلاثي الأبعاد اضافة إلى البُعد الدولي.

في السياق العربي ومنذ نشأتها، لعبت السعودية دورًا محوريًا في السياسة الاقليميّة والدوليّة للمنطقة العربيّة حيث كانت من أوائل مؤسسي الجامعة العربية عام 1945 وكانت مع كافة القضايا المحورية المهمة كالقضية الفلسطينيّة. وتعدُّ السعوديّة من أكبر الدول الداعمة اقتصاديًا وماليًا للكثير من الدول العربية. لا شك في أن البيئة الاقليمية العربية لم تكن بالسهولة وشهدت حالات الاستقطاب وخلافات عربية وأزمات عربية – عربية خاصة في مرحلة الحرب الباردة، إلا أن دور السعودية المحوري وسياساتها الخارجيّة لعبت دورًا كبيرًا للإبقاء على الحدود الدنيا من العمل العربي المشترك مما ساهم في تماسك النظام العربي وأمنه القومي.

أما في السياق الخليجي، فإن هذا البُعد وهُويته بدأت بالتشكل في مطلع ثمانيات القرن الماضي عندما تم انشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981 وذلك استجابة للكثير من التحديات وبخاصة الاقليميّة منها كالثورة الراديكالية الرجعية في إيران عام 1979 والمد الشيوعي والغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979 والحرب العراقيّة الايرانيّة عام 1980. حيث لعبت السعوديّة دورًا سياسيًا في نشأته وتعزيز دوره، أن المجلس قد مأسس وأنتج هُوية اقليمية تتعلق بمجموعة من الدول ذات القيم المشتركة الاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة ومفهوم تهديد مشترك. أثّرت في تعزيز الهُويات الفرعيّة ووفرت مظلة هُوية أشمل في سياق وحدوي(Low,Salazar,2015).

أما على الصعيد الإسلامي فإن المظهر العام الأكثر سطوة على الهُوية الوطنيّة السعوديّة هو البُعد الديني كما سبق ذكره، وكدولة ذات أهمية

دينيّة من حيث أنها موطن الرسالة الإسلاميّة ومقدساتها اضافة لإمكانياتها الاقتصاديّة الهائلة مقارنة مع كثير من الدول الإسلامية فإن المملكة العربية السعودية مارست سياسة خارجيّة كانت ضمن هذا المحيط مكّنتها من لعب أدوار مهمة في مأسسة وتعزيز العمل الإسلامي المشترك، فكانت الرياض هي مؤسس منظمة المؤتمر الاسلامي 1969 واحتضنتها التي عُرفت فيما بعد باسم منظمة التعاون الإسلامي(Bacik,2011). فقد شاركت المملكة في فعاليات هذه المنظمة سواء قممها أو نشاطاتها السياسيّة والدينيّة الأخرى، كما لعبت الرياض دورًا محوريًا في دعم خطط البنيّة الاقتصاديّة، الاجتماعيّة في كثير من البلدان والكيانات الإسلاميّة.

بالرجوع إلى حقبة الربيع العربي وتطوراته وتحدياته التي لامست جوهر المصالح الجيوسياسية السعوديّة، فإنه يمكن القول أن هذه المرحلة وما تبعها من التطورات والتغيرات على الصعيد الداخلي السعودي والبيئة الاقليمية والدولية، قد أثّر على نحو مباشر في مسألة اعادة تعريف الهُوية الوطنيّة السعوديّة والسياسة الخارجيّة التي لم تعد توصف بالتقليدية الهادئة، وإنما بدأت تأخذ منحى هجومي، وأخذ المبادرة والحسم من خلال توظيف أمثلٍ للقدرات السعوديّة الدبلوماسية، الاقتصادية والعسكرية. لذلك قد يتم الادعاء هنا أن ما تراه أقلها منذ 2011 وحسم المواقف بالنسبة للوضع في مملكة البحرين إبان العمليات التخريبية، وما حدث في مصر، واليمن، ومساندة المملكة الأردنية الهاشمية في أوج ازمتها المالية خلال تلك الفترة، وبالذات بعد تولي الملك سلمان بن عبدالعزيز الحكم عام 2015 وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، هو نهج جديد مختلف عما سبق من حيث الرؤية والتوجهات والسياسات المتعلقة بالسياسة الخارجيّة السعوديّة والتعاطي مع القضايا والتطورات آنفة الذكر! وقبل الحديث عن السنوات الست الأخيرة أي منذ تولي الملك سلمان بن عبدالعزيز، فإن من الأهمية بمكان الحديث عن كيف كانت السياسة الخارجية السعوديّة منذ انطلاق الربيع العربي عام 2011. تعاطت السعودية مع الاحتجاجات الشعبية وثورات الربيع العربي بسياق قد يراه البعض أنه مزدوج، بيْد أنه كان يضع نصب عينية مصالح الشعوب العربية في مواجهة القوى الطامعة بالتوسع من خلال زعزعة أمن واستقرار المنطقة، حيث أنها أيدت وقدمت الدعم لبعض الحركات الاحتجاجية والقوى الشعبية في دول مثل سوريا وليبيا واليمن، وعارضت حركات التخريب والإرهاب التي استغل داعموها موجة الاحتجاجات الشعبية في المنطقة لتحريك الخلايا العميلة النائمة كتلك الإعتداءات التخريبية التي حصلت في البحرين والتحركات الخبيثة المغرضة في الأردن فقدمت الدعم الاقتصادي والسياسي للأردن، وقدمت للمنامة – بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي- دعمًا عسكريا وأمنيًا من أجل الحفاظ على أمنها وتماسكها(Schenker,2016)، وكذلك فعلت وبقوة للقاهرة، هذا الموقف أمْلته وعكسته المصالح الوطنيّة للسعوديّة على نحو خاص ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي، والأمن القومي العربي على نحو عام.

بالنسبة لجوارها الجغرافي القريب تعاملت السعوديّة مثلًا مع المتغيرات في اليمن كأولوية تطلبت تدخلًا مباشرًا مدعومة بجهود مجلس التعاون الخليجي، حيث استطاعت التوصل إلى اتفاقات بين القوى الاجتماعيّة والسياسيّة اليمنيّة عبر مبادرات تم بموجبها التوافق على التحول ونقل السلطة سلميًا من خلال تشكيل حكومة توافق وطني واجراء انتخابات رئاسيّة في بداية عام 2012 علمًا بأن جهود مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعوديّة بدأت منذ اندلاع الثورة عام 2011 واستمرت لغاية 2014 وما بعد ذلك(Hyravy,2019). إن التدخل المكثف والمباشر والجهود الحثيثة التي بُذلت من أجل احتواء تطورات اليمن والوصول إلى توافقات وحل سلمي من قبل مجلس التعاون الخليجي وبالذات المملكة العربية السعوديّة، يُعبر على نحو أساسي عن أهميّة اليمن بالنسبة للمصالح الاستراتيجية المرتبطة بواقع قرب جيوسياسي واقليمي له تأثير مباشر على الرياض وأمنها وعموم دول المجلس.

أما بالنسبة للبحرين فإن الأمر يتعلق أيضًا بواقع جيوسياسي اجتماعي عضوي ترتبط به المنامة مع الرياض ومنظومة مجلس التعاون الخليجي. وعليه،شكّلت أكثر من أولوية من حيث ضرورة دعم أمن واستقرار البحرين من خلال مجموعة اجراءات أمنيّة واقتصاديّة مباشرة ساهمت في تمكين حكومة البحرين من التعاطي مع الاحتجاجات ومن ثَمَّ انهاء التهديد، وكذلك الحال في ما يخص المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

هذا في ما يتعلق بسياسة الرياض اتجاه حالة عدم الاستقرار في محيطها الجغرافي القريب، أما بخصوص التطورات في البلدان العربية الأخرى فمثلًا نجد أن السعودية عارضت ما جرى في مصر الذي أدى إلى تنحي الرئيس حسني مبارك الذي كان يُنظر إليه على أنه حليف قريب لعقود. أما بالنسبة لتطورات الأحداث في كلًا من سوريا وليبيا وبعد تطور الأحداث على نحو دراماتيكي هناك، فقد أيّدت السعوديّة ضرورة التغيير السلمي ودعمت قوى المعارضة السورية المعتدلة منها وأيّدت العمليات المدعومة من الأمم المتحدة والجامعة العربية في ليبيا التي أدت إلى هزيمة ومقتل القذافي وانهيار الحكم هناك في عام2011 (Almomani,1999).

وفي سياق تطورات الربيع العربي وازدياد حالة عدم الاستقرار والفوضى في كثير من الدول العربية، فقد برز تهديد الإرهاب بظهور الجماعات المتطرفة مثل داعش وغيرها في عام 2014 حيث كثفت السعوديّة جهودها بالتعاون مع الكثير من الدول في الاقليم وعلى الصعيد العربي في محاربة هذه التنظيمات وأصبحت عضوًا فعالًا فيما أصبح يُعرف فيما بعد بالتحالف الدولي من أجل مكافحة الارهاب وبالذات داعش في سوريا والعراق.

اضافة لما سبق، فإن هنالك قضية أخرى لطالما كانت محور اهتمام السياسة الخارجيّة السعوديّة وهي العلاقة مع إيران. وبالذات منذ عام 1979 أي منذ اندلاع ما يسمى بـ الثورة الإسلامية في إيران وسياسات طهران المُتمثلة في تصدير الثورة والتمدد في الاقليم التي شكلت تهديدًا مباشرًا، للمصالح

الجيوستراتيجية للسعوديّة وحلفائها في المنطقة(Bag Dahl,2018). إن حالة عدم الاستقرار التي تفجرت في بعض البلدان العربية وبخاصة منذ 2011 قد شكلت بيئة خصبة ومناسبة مكنت طهران من تعميق تمددها في كثير من البلدان العربية مثل لبنان، سوريا، والعراق، اليمن وتوطيد علاقاتها مع بعض الفصائل الفلسطينيّة. هذا كله عظّم طبيعة التهديد الإيراني وساهم على نحو مباشر في زعزعة أمن واستقرار المنطقة ودفع السعودية لإتخاذ كثير من الإجراءات لإحتواء هذا التمدد، وهكذا أصبحت هنالك مواجهة مفتوحة في سياق صراع بالأساس سياسي رغم أن البعض ينظر إليه من منظور مذهبي على اعتبار أن السعوديّة هي زعيمة العالم السلامي السني وإيران زعيمة القوى الشيعية (Amalia Subchan,Rokhmawati Susanto,2021)، بيْد أن الرياض لطالما شددت على أن هذا الصراع مرتبط على نحو رئيس بمكافحة الإرهاب واستتباب الأمن والاستقرار بالمنطقة، ولا علاقة له بالمنظور المذهبي، إذ هي تقف بمسافة واحدة من جميع المذاهب الدينية، وهو ما عكسه تعاطيها في حقبة سابقة مع حركة أمل الشيعية في لبنان ونظام الأسد الأب في سوريا، ودعمها لنظام علي عبدالله صالح طيلة عقود مضت، بالإضافة إلى سياستها الداخلية التي لا تفرق فيها بين مواطن سعودي شيعي أو آخر سني، فالكل متساو بالحقوق والواجبات.

على صعيد السياسة الخارجيّة السعوديّة باتجاه الساحة الدولية، في تلك الفترة فكانت بالمجمل مستقرة لولا أنّ موقف الولايات المتحدة من ثورات الربيع العربي وبالذات من التغيرات في مصر والبحرين ومسألة توجيه إدارة أوباما باتجاه الإشتباك مع إيران في سياق مفاوضات حول برنامجها النووي الذي أدى إلى الاتفاق الشهير عام 2015. اضافة لإطلاق أوباما استراتيجيته المتمثلة بالانسحاب من الشرق الأوسط، كل هذا أدى إلى فتور وتوتر في العلاقة السعوديّة الامريكيّة على نحو علني. إذ اعتبرت السعوديّة وحلفائها في المنطقة أن واشنطن أدارت ظهرها لحلفائها وساد جو من عدم الثقة العميق طيلة فترة رئاسة أوباما(Schenker,2016).

بالرجوع إلى التغيرات الداخلية التي حدثت بالمملكة العربيّة السعوديّة وذلك بعد تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الحكم وما تلاه من أحداث أفضت إلى تنازل ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز ثم استجابة ولي العهد الثاني الأمير محمد بن نايف لقرار هيئة البيعة بتنازله عن ولاية العهد، فتعيين ابن الملك الأوسط محمد بن سلمان كولي للعهد الذي سرعان ما أصبح الرجل أكثر ديناميكية وحضورًا في السياسة المحليّة والدوليّة والسعوديّة الذي حظى باهتمام كبير من وسائل الاعلام العالمية في سياق تحليل شخصيته وتوجهاته. هذه المرحلة شهدت تحولًا جذريًا في السياسة الخارجيّة السعوديّة حيث انطلقت من المربع التقليدي القائم على أُسس وأدوات دبلوماسية هادئة تقليدية ثقيلة الحركة، إلى سياسة خارجيّة ديناميكية وصفت بأنها أكثر هجومية وطموحة وحاسمة قائمة على مجموعة مبادرات وتوظيف أمثل لقدرات المملكة لخدمة المصالح الوطنيّة ولفهم ورؤية مختلفة لقدرات ولمكانة ودور السعوديّة سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي.

ففي السياق الجغرافي القريب، بدأت السعودية سياسة أكثر فاعلية من ذي قبل و نظرًا لتدهور الأوضاع في اليمن وسيطرة الحوثيين مع حليفهم في ذلك الوقت الرئيس المعزول علي عبدالله صالح، حيث انقلبوا على ما تم الاتفاق عليه في سياق المبادرات الخليجية، وكانت اليمن كاملة على وشك السقوط في قبضتهم، أخذت الرياض زمام المبادرة وشكلت تحالفًا عربيًا عام 2015 شكلت هي جوهره وبدأت حملة عسكرية لمساعدة الحكومة اليمنية الشرعية تحت اسم عاصفة الحزم استطاعت ايقاف تقدم الحوثيين واعادة الحكومة الشرعية.

أما في السياق الخليجي، فعززت السعوديّة دورها المحوري والقيادي ضمن مجلس التعاون الخليجي من خلال دبلوماسية، وتنسيق نشط مع بقية دول المجلس في سياق القمم التي عقدت في تلك الفترة أو في السياق الثنائي، ولكن سرعان ما واجه المجلس مشكلة تمثلت بالأزمة التي تفجرت ما بين قطر وكلًا من السعودية والامارات والبحرين ومصر عام 2017 وذلك بسبب الخلافات العميقة وتباين المواقف حول كثير من القضايا الاقليمية في ما بينهما. حيث تم النظر إلى السياسات والمواقف القطرية على أنها لا تتوافق مع رؤية هذه الدول والمصلحة الخليجية والعربية، فقطعت هذه الدول علاقاتها الدبلوماسية وقاطعت الدوحة لما اعتبرته سياسات وأفعال قطرية على الأرض مساندة للإرهاب وجماعات الإسلام السياسي وتسهم في تهديد الأمن القومي العربي.

إن تطورات اليمن وتمدد الحوثي واستمرار النزاع اضافة إلى الأزمة الخليجية العميقة كانت في مجملها مجرد عوارض لأساس المشكلة التي تتمثل في مدى العبث والتغلغل الإيراني في المنطقة؛ الأمر الذي عمق الصراع مع طهران حيث تعززت القناعة لدى صانع القرار السعودي أن هذه القضايا إضافة للتهديد الإيراني المتعاظم لهي أهم الأولويات بالنسبة للرياض، وساعدت على تعزيز مفهوم التهديد الذي حكم السياسة الخارجيّة السعوديّة باتجاه طهران وحلفائها في المنطقة. ونستطيع الاستدلال على هذا الأمر من خلال ما صرح به ولي العهد السعودي في أثناء مقابلة مع الصحفي الأمريكي في صحيفة الاتلانتيك جولدن برج عندما قسّم المنطقة إلى قسمين: 1. محور الشيطان الذي يتألف من إيران والإخوان المسلمين، والجماعات المتطرفة. 2. ومحور الدول المعتدلة الذي يضم السعودية، مصر، الإمارات، الأردن، البحرين، وعُمان (Goldberg,2018).

وفي نفس المقابلة المشهورة تحدث أيضًا عن ضرورة احداث سلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين على أساس حل الدولتين وكرر موقف السعودية الثابت حول هذا الأمر. حيث تعدُّ الرياض تاريخيًا من أكثر الدول العربيّة التي لعبت دورًا محوريًا في هذه القضية وقدمت الدعم السياسي والاقتصادي الأكثر للفلسطينيين سواء على الصعيد الرسمي والشعبي وهي صاحبة المبادرة العربية للسلام التي أُقرت في مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002(Goldberg,2018).

وفي سياق الحديث عن طبيعة علاقات المنطقة مع دول الجوار الاقليمي في هذه الفترة فإنه من الأهميّة بمكان من الحديث عن العلاقة التركيّة السعوديّة وبالرغم من العلاقة التاريخيّة بين الدولتين إلا أن هذه العلاقات شهدت توترًا في السنوات الأخيرة مازالت تعاني منه وذلك نتيجة تباين المواقف حيال كثير من قضايا المنطقة وعلى الأخص مسألة الاخوان المسلمين والعلاقة مع قطر اضافة إلى مسألة مقتل خاشقجي التي استغلتها ووظفتها سياسيًا واعلاميًا أنقرة للضغط على المملكة.

اضافة إلى ما سبق، فإنه من الممكن القول أنّ كثير من التطورات التي حدثت تدريجًا في المنطقة وعلى الصعيد العالمي قد وفرت أيضًا بيئة مناسبة لتعزيز الدُور السعودي والتوجهات في السياسة الخارجيّة فمثلًا التغيرات التي حدثت في مصر عام 2013 عندما تم عزل الرئيس مرسي وتسلم الرئيس السيسي الحكم حيث تم اعادة تعيير العلاقة الثنائية في سياقها الاستراتيجي كالسابق.

كما أن استقرار الأوضاع في البلدان العربية التي تتمتع الرياض معها بشراكات استراتيجية مثل الأردن أو المغرب والانفتاح على العراق والتلاشي التدريجي لخطر داعش واندحارها، أيضًا أدى لتقليص حجم التهديدات والواجبات المُلقاة على عاتق الرياض مما أعطاها مجالًا للتركيز على كثير من القضايا مثل اليمن وإيران التي هي عناوين رئيسية في أولويات السياسة الخارجيّة السعوديّة.

لقد ساهمت الرياض على نحو رئيس في هذه التطورات آنفة الذكر التي أدّت إلى نوع من الاستقرار النسبي في محيطها الجغرافي من خلال كثير من المبادرات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية حيث استضافت السعوديّة الكثير من القمم الخليجيّة والعربيّة والاسلاميّة والدوليّة في الفترة ما بين 2015-2021 فمثلًا في عام 2019 ومن أجل تعزيز العمل الخليجي والعربي والاسلامي المشترك استضافت المملكة ثلاث قمم متتالية في مكة فكانت القمة الخليجيّة والعربيّة والاسلاميّة وقبلها استضافت القمة العربية في الظهران في نيسان 2018 التي سميت بقمة القدس استجابة لتطورات القضية الفلسطينيّة وبالذات في ما يتعلق بخطة ترامب واعترافه بمدينة القدس عاصة لإسرائيل(League of Arab States) . كما أنّ السعوديّة عززت علاقاتها مع محيطها الاسلامي في سياق منظمة التعاون الاسلامي وفي السياق الثنائي وتوصيتها بتشيكل حلف اسلامي لمكافحة الارهاب والتطرف بجميع أشكاله أي كان مذهبه وتسميته في 2015/12.

أما في السياق الدولي للسياسة الخارجيّة السعوديّة، فقد اتسمت أيضًا بالنشاط والمبادرة التي قد توصف بالهجومية باتجاه تعزيز علاقات المملكة الدولية والانفتاح على كثير من الدول سواءً في آسيا أو أفريقيا أو أوروبا أو باتجاه القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا انطلاقًا من قاعدة أنه من الضرورة توسيع خيارات وشبكة العلاقات الدولية في ظل ما يشهده العالم من نزعة تغييرية تعصف به اضافة لتجربة العلاقات المريرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ابان فترة رئاسة أوباما (2009-2017) حيث تبادل الزيارات كل من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير مُحمد بن سلمان ووقعوا الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي عززت العلاقات مع كثير من دول العالم آنفة الذكر. ولكن وفي السياق الاستراتيجي التاريخي وبغض النظر عن تجاذبات وتذبذب العلاقة مع الولايات المتحدة، تبقى واشنطن الحليف الأهم بالنسبة للرياض نتيجة للترابط العميق في المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية في ما بينهما. لذلك وبعد سنوات من العلاقة غير السهلة وفر انهزام الديمقراطيين وفوز الجمهوريين وتسلم الرئيس الأمريكي ترامب سلطاته في عام 2017 فرصة تاريخية لإعادة تعيير العلاقة الثنائية وتعميقها على نحو استراتيجي حيث شهدت العلاقة ما بين 2017-2020 تطورًا وتعزيزًا في كافة السياقات والمجالات، أظهرت أهمية كل طرف للآخر ونستطيع القول أن هذه الفترة بأنها ذهبية، فعقد الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية الثنائية التي وصلت بمئات المليارات وعمقت الشراكة الاستراتيجية ونشطت الزيارات الرسمية على كافة الصعد فمثلًا وتقديرًا لأهميّة السعوديّة ودورها المحوري في السياق الاسلامي والإقليمي والدولي اختار الرئيس الأمريكي ترامب أن تكون السعوديّة وجهته الأولى، كاسرًا البروتوكول المعتاد لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في زياراتهم الرسمية الخارجية التي عادت ما تكون كندا، ولتكون السعوديّة هي العنوان الأول والرئيس لزياراته الرسميّة الخارجيّة بعد تسلمه مقاليد السُلطة، ولتحط طائرته الرئاسية في الرياض في 2017/5/20 في زيارة وُصفت بالتاريخية وشهدت توقيع عدة اتفاقات بصفقات غير مسبوقة وفي سياق هذه الزيارة عقدت قمة أمريكية خليجية اضافة لقمة أمريكية اسلامية ضمت قادة كثير من الدول العربيّة والاسلاميّة (Goldberg,2018). في السياق التحليلي لهذه القمم فإنه من بديهي القول أن مثل هكذا قمم هي اعتراف واضح للدور المركزي للمملكة في السياق الاقليمي العربي الاسلامي والدولي، وهي أيضًا ثمرة سياسة خارجية قد توصف بالهجومية الفاعلة ذات المبادرة التي أبرزت هُوية الدولة في سياق اتفاعل الدولي وبالذات السياسة الدوليّة للشرق الأوسط. استمرت وتيرة تطور العلاقات وتعزيزها مع واشنطن طيلة فترة الرئيس ترامب فمثلًا زار سُمو ولي العهد الأمير مُحمد بن سلمان الولايات المتحدة 2018 زيارة رسمية لمدة ثلاث أسابيع حيث إلتقى الرئيس ترامب والعديد من المسؤولين بما فيهم كثير من المُشرعين وتجول في عدة مدن أمريكية اجتمع مع كثير من المسؤولين الماليين ومدراء الشركات العالمية وخاصة التكنولوجية منها وكانت هناك نشاطات اعلامية تحدث من خلالها سمو ولي العهد عن رؤية المملكة والتحولات التحديثية الجارية (Hubbard,2020). وبانتهاء ولاية الرئيس ترامب الذي خسر الانتخابات الرئاسية لصالح بايدن في عام 2020 مرحلة أخرى في العلاقة السُعوديّة الأمريكيّة حيث بدأت تظهر مخاوف من تأثر هذه العلاقة سلبًا نتيجةً للتوجهات والسياسات للإدارة الجديدة التي جاءت على خلفية شعارات العودة عن سياسات وخطوات ترامب والتركيز على الدبلوماسية واعطاء ما تسميه الإدارة الأمريكية الجديدة بـ حقوق الانسان، وهو شعار حق أريد به باطل؛

أهميّة كبيرة اضافة إلى أن بعضًا من هذه التوجهات التي تمثلت ببعض التصريحات باتجاه السعودية لم تكن ايجابية وخاصة في ما يتعلق بما تسميه تلك الدوائر "حقوق الانسان" وهو تدخل فج بالشأن الداخلي، بالإضافة إلى المشكلة في اليمن ومسألة إعادة التفاوض مع إيران حول برنامجها النووي. صحيح أن العلاقة الثنائية بين البلدين تبقى محكومة بسياقات استراتيجية وتشابك في المصالح المشتركة إلا أن كل هذا قد يكون أيقظ ذاكرة التجربة المريرة لدى السعودية إبان فترة الرئيس أوباما لذلك قد يبدو أن زخم العلاقة حاليًا ليس بنفس النسق مع إدارة ترامب السابقة. إن تطورات التي أعقبت تولي بايدن الرئاسة والخطوات التي اتخذتها إدارته قد أثرت في السياسة الدوليّة وبالذات في الشرق الأوسط الذي دفع كثير من دول المنطقة ومنها السعوديّة بانتهاج دبلوماسية الإستدارات واعادة تعيير علاقاتها على أسس الواقعية السياسية القائمة في جوهرها على مصالح الدول. فمثلًا وفي سياق السعي لرأب الصدع بين دول الخليج العربي استضافت السعودية قمة العُلا لدول مجلس التعاون في كانون الثاني من عام 2021 حيث نجحت الجهود السعودية في التوصل لمصالحة خليجية أنهت سنوات من عُزلة قطر وأسست لمرحلة انفراج في العلاقة الخليجيّة الخليجيّة_ والعربيّة _العربيّة. وفي نفس السياق بدأ الحديث عن فتح قنوات اتصال ما بين الرياض وطهران من أجل خلق ظروف مناسبة وثقة متبادلة تُمكن الطرفين من الانغماس في حوار هادف ومفاوضات جديّة قد تؤدي إلى التوصل لاتفاق ينهي حالة الخلاف العميقة وتساهم في تحقيق السلام والأمن وخاصة في منطقة الخليج واليمن التي تشكل أولويّة قصوى للمملكة العربية السعوديّة التي لها بُعد مهم في الهُويّة الوطنيّة للمملكة.

أمّا على الصعيد الاقليمي والدولي وفي سياق التحولات الجارية والتعاطي مع المشاكل المُلحة التي تواجه العالم وبالذات وباء كورونا وقضايا البيئة والمناخ من حيث تأثيراتها البيئية والصحيّة فقد لعبت السعوديّة دورًا محوريًا من خلال المشاركات الفعالة في القمم والاجتماعات الدولية فمثلًا عقدت قمة الرياض الافتراضية لمجموعة العشرين في 2020/11/21 التي إلتزمت المملكة خلال رئاستها لهذه القمة بالعمل على تعزيز التوافق العالمي والتعاون مع شركاء المجموعة للتصدي لتحديات المستقبل أما في ما يتعلق بقضايا المناخ فقد أطلقت السعودية مبادرتين مهمتين كانت الأول (السعودية الخضراء) والثانية (الشرق الأوسط الأخضر) اضافة إلى عقد قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في 2021/11/2 من أجل هذه الغاية كما شاركت المملكة في قمة المناخ العالمية التي عقدت في إسكتلندا (Cop26)في شهر 2021/12.

إن التحليل أعلاه والآنف الذكر للهُويّة الوطنيّة السعوديّة والسياسة الخارجيّة يشير بكل وضوح بأن الهُويّة الوطنيّة السعوديّة وتطوراتها قد أثرت على نحو مباشر في قوة عملية صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية. إذ شكل سيطرة الخطاب الديني المحافظ والتقليدي على المظهر العام للهُويّة الوطنيّة إشكاليّة وتأثيرات مزدوجة على عملية صناعة وتنفيذ السياسة الخارجيّة في المملكة، فمن جهة عزز هذا الخطاب الديني مكانة السعوديّة في محيطها العربي والاسلامي كقوة إسلامية وازنة إلا أنه وبنفس الوقت قد وضع السعوديّة في كثير من الأحيان أمام تحديات وخيارات صعبة أثرت سلبًا في العلاقات الدولية للسعودية وبالذات مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية كما أنه يمكن القول أن ما تشهده السعودية من تطورات وتحولات اجتماعية اقتصادية ودينية واقتصادية في السنوات الأخيرة وخاصة فيما يعرف رؤية المملكة 2030 قد أحدثت وتحدث تحولًا في مفهوم الهُويّة الوطنيّة التقليدي التي كان العامل الديني هو مظهره العام ليصبح أكثر تعددية وانفتاحية في سياق وطني ادماجي، وعليه لها أثر واضح في السياسة الخارجيّة الحاليّة التي تُوصف بأنها غير تقليدية من حيث جراءتها وروح المبادرة والفعالية على المستويين الاقليمي والدولي.

تأثيرات الهُوية على استقرار السعوديّة

في سياق الأدبيات المتعلقة بالدولة ومصالحها فإن هنالك شبه اجماع على أن استقرار الدولة ودورها ومن ثَمَّ أمنها ووجوديتها هي أولويّة استراتيجية ضمن أولويات متعددة ومسألة تحقيقها محكومة بقوة وقدرات الدولة أي مجموعة العناصر المادية أو غير المادية التي تشكل بالنهاية القوة الوطنيّة للدولة (Brown,2005,Pp80-85). وتعدُّ الهُويّة الوطنيّة واحدة من هذه العناصر غير المادية إذ أن الاستقرار لهذه الهُوية يعزز منزلة الدولة في النظام الدولي (Alexandrov,2003). وهنالك ممن يعتقد أن الدول والأطراف ذات المنزلة والقدرة العالية يتمتعون باستقرار الهُوية أكثر بكثير من الأطراف الأقل منزلة لذلك من الأهمية أن يكون هنالك تجانس في الهُوية حيث أنه وكلما زاد التجانس تعززت قدرة الدولة في تحقيق استقرارها وهُويتها على الساحة الدولية (Davis,Love,2016).

في السياق العام فإن السعوديّة تتمتع باستقرار وذات منزلة اقليميّة ودوليّة وقدرات عكستها مجموعة عناصر قوة وطنيّة سواء كانت اقتصاديّة، سياسيّة، عسكريّة، دينيّة ثقافيّة، كما تم مناقشة ذلك في ما سبق في مسألة الهُوية والظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة اضافة إلى الهُويّة والسياسة الخارجيّة. وإذا ما تناولنا الهُوية كعامل قوة ومدى اهميتها في استقرار الدولة ودورها فإنه يمكن القول أن الهُويّة الوطنيّة السعوديّة وبالذات جوهرها ومظهرها العام ألا وهو العامل الديني المحافظ لعبت دورًا مزدوجًا من حيث الايجابية وتعزيز الاستقرار والدور ومشروعية الحكم وبنفس الوقت شكّلت إشكالية وتحديٍ لعلاقات المملكة الاقليمية والدولية وبالذات مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى وانطلاق الرؤية التحديثية في المملكة عام 2016.

إن مرجعية العامل الديني التقليدي المحافظ لها جذورًا عقائدية مرتبطة ببعض أفكار دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفيّة، وما لحقها وشوهها من أيديولوجيات الإخوان المسلمين الدخيلة على المجتمع السعودي، التي فيما بعد أصبح يشار إليها بقابليتها الأصولية والاندفاع نحو التطرف

فيما إذا تُركت بدون توجيه أو إعادة صياغة خصوصًا بعد اختلاطها بأفكار الثلاثي الحركي سيد قطب والمودودي وحسن البنا التي تم غرسها ضمن المفهوم السلفي في إطار ما بات يعرف بالتيار السروري. والحقيقة أن ما بدا تزاوجًا مريحًا وغير مؤذٍ بين الدعوة الدينية ومؤسسة الحكم، قد تحول فيما بعد إلى إشكالية حقيقية تواجه الدولة واستقرارها. إن ما بدا تحالفًا طبيعيًا قد تحول مع الوقت إلى إشكالية وعبء على كيفية إدارة الدولة داخليًا وخارجيًا.

إن الخطاب الديني التقليدي المحافظ قد أكّد على ضرورة اطاعة ولي الأمر، موفرًا بذلك شرعية دينية سياسيّة للنظام السياسي وضابطًا للتقلبات السياسيّة الداخليّة بمعزل عن مصدرها وتبريرها، وفيما إذا كانت دينيّة، مذهبيّة، عقائديّة، أو سياسيّة. هذا لا شك في رأسمال سياسي مهم. لكن مع وجود هذا الرأسمال فإن الخطاب الديني المحافظ كان يحْمل في البداية بذور التهديد للنظام السياسي في شكلها التقليدي غير المحدّث.

إن هذا الخطاب الديني– القيمي يحْمل متطلبات ليس من السهل الموازنة بينها أو الإلتزام بها بدون تكلفة سياسية عالية. هذا المشروع يحمل ثلاثة أفكار رئيسية قائمة على اطاعة ولي الأمر ولكن شريطة الالتزام بتطبيق الشريعة والاستعداد الدائم والقيام بـ " الجهاد". لقد استطاعت الدولة السعوديّة تاريخيًا التعامل مع هذه المتطلبات من خلال الدور الرئيسي والمركزي الذي قامت به هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك إلتزامًا بمفهوم تطبيق الشريعة. أمّا بالنسبة إلى الجهاد فقد كان الإلتزام به بالمعنى سلميًا وذلك من خلال نشر الاسلام ودعم الحركات الدعوية التي تقوم بهذا الدور، إنشاء المدارس الاسلامية في مختلف أنحاء العالم وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، استقبال العديد من طلاب الدول الاسلامية وغيرها لدراسة الشريعة والقضايا الدينية في الجامعات السعودية المتعددة وعلى نفقة الحكومات السعودية المتعاقبة.

إن دعم ما كان يسمى " بالمجاهدين الأفغان " في نهاية السبعينات في القرن الماضي قد أثبت أن المكون الجهادي في الشرعية الدينية قد أصبح مصدرًا رئيسيًا لتهديد استقرار الدول بما فيها الدولة السعودية. إن نشوء الحركة الأصولية التي اعتمدت على الفكر الحركي للإخوان المسلمين ومثلت أحد أذرعه العسكرية والمسماة بالقاعدة على أعقاب الحركة الجهادية الأفغانية ومهاجمتها السعودية ومحاولتها الانتقاص من شرعية النظام باستخدام مرجعيات دينية، قد أثبت الخطورة الكامنة باستخدام الشرعية الدينية الحركية كأساس رئيسي للشرعية السياسية.

إن الثورة الايرانية نفسها قد عمّقت إشكالية البُعد الجهادي كأحد مرجعيات الشرعيّة الدينيّة وذلك بإعطاء غطاءٍ لعدائها لكل من إسرائيل والولايات المتحدة بُعدًا جهاديًا، داعمًا بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحركات الأصولية الجهادية من جهة، ومستخدمًا كجزء من حملة دعائية معادية للدولة السعودية من جهة أخرى.

كما أن سيطرة حركة الاخوان المسلمين على نظام الحكم في مصر لمدّة قصيرة على إثر الإطاحة بنظام حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك (2011-2013)، قد عمّق في الإشكالية المرتبطة بالبُعد الديني كمرجع للشرعيّة السياسيّة، وهكذا فقد شعرت السعودية بالتهديد من هذه الهيمنة السياسية الاخوانية.

على الرغم من أن الدولة السعودية قد سمحت تاريخيًا بتواجد غير رسمي لعناصر من الاخوان المسلمين، إلا أن الخلاف العقائدي مع الاخوان المسلمين لا يمكن انكاره أو تجاهله، فالإخوان المسلمون مثلًا يعدّون أن التمرد على السلطة السياسية القائمة ومن ثَمَّ عصيان ولاة الأمر هو أحد الخيارات التي يجب عدم التخلي عنها. بالإضافة إلى ذلك إنّ البُعد الجهادي كأحد محّددات الشرعية الدينية قد تم احيائه من خلال حركة القاعدة التي تربطها بالإخوان المسلمين العديد من القواسم المشتركة. أما من الناحية الهيكلية والطموحات السياسية فقد طرحت الحركة نفسها بديلًا محتملًا لأنظمة الحكم الوراثية.

والدولة السعودية إذًا وجدت نفسها أمام خيارين فقط: الأول، اعادة إبراز والتأكيد على البُعد الديني كمحدد رئيسي للشرعيّة السياسيّة، مع تبني أولويات دينيّة أصوليّة تطبقها. إنّ التكلفة السياسية الهائلة لمثل هذا الخيار ونتائجه التي قد تكون كارثيّة على استقرار الدولة السعوديّة نفسها واغلاق خياراتها الاقليميّة والدوليّة، حيث أنه من الصعب إذا لم يكن من المستحيل مجرد التفكير فيه كخيار، أما الخيار الثاني، فهو ليس بالضرورة المكون الأول والأهم. بالإضافة إلى ذلك هذا البُعد الديني يتطلب إعادة تقييم شاملة لمعناه ومضمونه من الناحية التاريخيّة والفكريّة. كما يجب العمل على ألا يكون هذا البُعد الديني عائقًا، ومعطلًا للأهداف السياسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة للدولة السعوديّة في رؤيتها المستقبلية، بمعنى آخر أن الشرعيّة السياسيّة ومكوناتها يجب أن تُستخدم وتنسجم مع مصالح الدولة الأساسيّة، وليس نقيضًا أو مضادًا لها.

إنّ المرجعيّة الوطنيّة لمصلحة الدولة السعوديّة ليست حديثة أو طارئة، ولكن وجود عناصر أخرى للشرعيّة السياسيّة بما فيها البُعد الديني، قد غطى على هذه المرجعية الوطنية وأحيانًا ليست بالقليلة أدّت إلى ارباك سياستها.

فمثلًا إن الثورة الايرانيّة قد شكّلت تحديًا سياسيًا واستراتيجيًا ليس فقط للدولة السعوديّة وإنما لاستقرار الإقليم، مما دفعها إلى دعم العراق في حربها ضد إيران خلال حرب الخليج الأولى1980-1988.

كذلك يجب النظر إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي تعبيرًا عن مصلحة وطنيّة سُعوديّة، وحيث أن المرجعيّة الدينية كمحّدد لهذا الخيار لم تكن مركزية. إنّ هُويّة مجلس التعاون في الواقع فيما إذا تُركت تأخذ مدتها الطبيعية قد تؤدي إلى تطوير هُويّة وطنيّة ليست مثقلة بأي مرجعيات

أخرى. وعليه، فإن المصالحة السعوديّة – القطريّة الراهنة قد تكون خطوة ايجابيّة في هذا السياق، أي تطوير هُويّة جماعية تعْبر المصلحة الوطنية المشتركة للدول الأعضاء بسبب وجودها، متى ما تلقفت قطر هذه المبادرة السعوديّة بحسن نية وتفاعلت معها بإيجابيّة، متجنبةً السياسات التي تضر بأمن واستقرار المنطقة والإقليم.

إن عصر ما بعد النفط قد بدأ. وأن الدولة الريعية قد أصبحت غير ممكنة حتى مع بقاء صادرات النفط ثابتة، وذلك للتزايد السكاني والطموحات غير المحدودة لفئات عريضة في المجتمع السعودي(Blazquez, Galeotti, Manzano, Pierru, Pradham,2021) . إن بناء دولة حديثة ومعاصرة لم يعد طموحًا بل حاجة ملّحة. كما أن الدولة السعودية بحاجة إلى تفعيل الطاقات البشرية الكامنة إلى أبعد مداها ليس فقط لغايات اقتصادية لها حضور سياسي مركزي في الاقليم يتطلب هذا التفعيل البشري. إن التاريخ غير البعيد أثبت أن التحديات التي تواجهها الدولة السعودية لا يمكن مواجهتها أو التعامل معها بدون طاقة بشرية محلّية كقوة. إن الاعتماد على الغير يجب أن يكون بديلًا عن تفعيل الطاقة المحلية. وهذا مرتبط على نحو أساسي بإعادة التأكيد على الهوية الوطنية السعودية الخليجية العربية.

إن الهوية الدينية السعودية بقدر ما خلقت غطاءً سياسيًا لشرعية النظام، إلا أنها أثبتت أيضًا أنها خلقت العديد من التحديات التي قد تكون مصدر تهديد لاستقرار النظام والدولة العربية. إن الدولة السعودية المعاصرة تتطلب تفعيل غير محدود لطاقاتها البشرية الكامنة، التي بدونها فإن قدرة الدولة السعودية على الدولة داخليًا وخارجيًا تبقى محدودة.

إن استقرار الدولة السعودية يتطلب اعادة تعريف مفهوم البعد الديني في تشكيل الهوية الجمعية للدولة في جهة، وفي جهة أخرى يتطلب ابراز البعد الوطني كمرجعية شرعية لحركة توجهات الدولة داخليًا وخارجيًا. أي أن اعطاء تعريف اجرائي للمصلحة الوطنية السعودية سوف يكون أساس استقرار النظام السياسي والدولة السعودية. بدون ذلك تبقى السعودية حبيسة أفكار هي نفسها المصدر الرئيسي لتهديد استقرارها.

الخلاصة والنتائج

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة وتحليل ومناقشة جدلية وإشكالية الهوية من خلال حالة دراسية للهوية الوطنية السعودية والتساؤلات التي تدور حول جدليتها وإشكاليتها من حيث نشأتها ومكوناتها ومحدداتها المختلفة ومظهرها العام اضافة إلى دراسة وتحليل آثار تشكلها على السياسة الخارجية واستقرار الدولة. وقد قامت هذه الدراسة على فرضيات عدة أهمها أن الهوية الوطنية السعودية التقليدية سيطر على مظهرها العام البعد الديني وتشكلت في سياق ظروف اجتماعية تاريخية من خلال تفاعل عوامل دينية اجتماعية اقتصادية وسياسية كما أن الهوية الوطنية وبالذات مظهرها العام المحافظ لعب دورًا مزدوجًا ذا اشكالية من حيث تعزيز الاستقرار والدور وشرعية الحكم وفي ذات الوقت شكل إشكالية لعلاقات الدولة الاقليمية والدولية وخاصة مع الغرب. إلا أن ما تشهده المملكة من تحولات شاملة حالية في سياق رؤية المملكة 2030 سوف يؤدي إلى تحول في مفهوم الهوية الوطنية التقليدية ليصبح أكثر تعددية وانفتاحية في سياق وطني ادماجي. لقد وظفت هذه الورقة منهج الحالة الدراسية اضافة إلى بعض الأطر النظرية المتعددة وبالذات النقدية والبنائية الاجتماعية منها لمناقشة وتحليل كافة الجوانب والمؤثرات المتعلقة بالهوية الوطنية السعودية. لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أنه وفي ما يتعلق في مسألة الهوية والاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في تشكل الهوية، حيث إنّ بدايات تشكل الهوية الوطنية كان من خلال تفاعل تاريخي اجتماعي بين الأطراف الاجتماعية والاقتصادية والدينية ضمن مؤثرات اقتصادية اجتماعية دينية ثقافية وبيئة حاضنة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي إلى حد ما. هذه القوى الرئيسية هي القبيلة، الدينية الاسلامية ممثلة بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب والطبقة الحاكمة وهم آل سعود. مثل هكذا تزاوج تاريخي أنتج الدولة وهويتها التقليدية حيث الدين هو المظهر الأكثر ظهورًا وتعريفًا بها. لذلك لم تكن الهوية الدينية حصيلة تفكير نظري مجرد وإنما فرضت الوقائع نفسها على طبيعة الدولة وهويتها.كما أن هذه الدراسة توصلت إلى أنه في أعقاب تأسيس الدولة السعودية الثالثة وتوحيدها في عام 1932 نمت الهوية الوطنية في حيزها التقليدي ضمن الخصائص الدينية وفي سياق عقد اجتماعي بين القوى آنفة الذكر كما أن التطورات الاقليمية والدولية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية والاكتشافات النفطية الهائلة قد عزز وتيرة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة والمجتمع حيث وفر النفط مداخيل مالية وقدرات اقتصادية عززت العقد الاجتماعية بين الدولة وحكامها وبين القوى الدينية والاجتماعية حيث برز على السطح نمط الدولة الرعوية مما أنتج استقرارًا واستمرت مسألة الهوية في سياقها التقليدي دون المساس بها أو تغيير مظهرها العام الديني بالرغم من كثير من المحاولات الاصلاحية الاقتصادية الاجتماعية التي تمت في مراحل تاريخية مختلفة. إلا أن المرحلة المفصلية في تاريخ المملكة وبخاصة الحاضر منها قد بدأت 2015 مع تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان حيث اطلقت رؤية المملكة 2030 خطوات عملية واجراءات اقتصادية اجتماعية دينية تظهر بوضوح أن هنالك نظرة شمولية تغييرية ذات أبعاد عميقة محكومة بأهداف عدة سوف تؤدي إلى تحولات جذرية مما سينعكس على تطور هوية وطنية جامعة عمادها التعددية المذهبية ضمن خطاب ديني ادماجي وتعددية اجتماعية انفتاحية متمسكة بالجذور، وإعطاء دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب حجمها الطبيعي، بعدّه مجرد داعية تعامل مع ساسة الدولة كغيره من العديد من المستشارين والعلماء والدعاة ذوو الصلة في مؤسسة الحكم، وهو ما بدى ظاهرًا مؤخرًا من خلال الأمر الملكي الصادر في 27 يناير 2022م والمتضمن تحديد الثاني والعشرين من شهر فبراير سنويًا موعدًا للاحتفال بذكرى

تأسيس الدولة السعودية الأولى عام 1727م بكل ما يحمله هذا التاريخ من دلالة، كونه يمثل تأسيس الدولة السعودية قبل انضمام محمد بن عبدالوهاب إليها. كما أن هذه الرؤية تمثل قناعة صانع القرار السعودي بأن الامكانات البشرية وبالذات الشبابية والاقتصادية من حيث الامكانات غير مستغلة بطاقتها الكاملة لذلك لا بد من استغلالها لإنتاج واقع اقتصادي واجتماعي متطور ومنفتح ومتعدد المصادر ينقل الدولة إلى مرحلة ما بعد الاعتماد على النفط مما يضع السعودية في طليعة الدول الرائدة ومحرك قوي وفعال للاقتصاد الدولي في الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمي. كما أن الدراسة خلصت إلى أن الهوية الوطنية وتطوراتها قد أثرت على نحو مباشر في قوة عملية صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية والاستقرار في السعودية حيث شكل سيطرة الخطاب الديني المحافظ التقليدي على المظهر العام بالهوية الوطنية إشكالية وتأثيرات مزدوجة على كل من محددات صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية والاستقرار في المملكة فمن جهة فإن هذا الخطاب قد عزز مكانة السعودية في محيطها العربي والاسلامي كدولة رائدة وقائدة اضافة إلى أنه ساعد على توثيق عرى العقد الاجتماعي ما بين الدولة والحكم وما بين القوى الاجتماعية والدينية السعودية. إلا أنه وبنفس الوقت فإن البعد الديني التقليدي المحافظ في الهوية قد وضع السعودية في كثير من الأحيان أمام خيارات وتحديات صعبة أثرت سلبًا في علاقات السعودية الدولية وبالذات مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. لذلك إن هذا البعد الديني المحافظ لم يعد خيارًا ممكن للدولة السعودية المعاصرة وفي مسألة الاستقرار إن البعد الديني في الهوية بقدر ما عزز سياسيًا لمشروعية الحكم إلا أنه أثبت أنه ومالم يتم تحديث الخطاب الديني؛ فإنه سيظل مصدر تحديات التي في النهاية أثبتت خطورتها على الاستقرار السياسي لذلك إن إستقرار الدولة والمجتمع يتطلب إعادة تعريف مفهوم البعد الديني في تشخيص الهوية الجمعية للدولة من جهة ومن جهة أخرى يتطلب ابراز البعد الوطني كمرجعية لحركة وتوجهات الدولة داخليًا وخارجيًا، والإلتفات إلى تحديث البعد الديني وفق الواقع المعاصر وبدون ذلك تبقى التهديدات قائمة.

التوصيات

نظرًا للتحول الاقتصادي والاجتماعي المطلوب وذلك لضمان التنوع في مصادر الدخل وما يتطلبه من مبادرة ومسئولية فردية، وما يترتب على ذلك أيضًا من تحديات اجتماعية، اقتصادية تتطلب درجة عالية فمن الضروري مراعاة المتطلبات التالية:

أولًا: المسئولية الاجتماعية وذلك ببناء وتفعيل نظام اجتماعي فعّال ومؤسسي يوفر الحياة الكريمة للعاطلين عن العمل، أو الغير قادرين عن العمل.

ثانيًا: يجب تجنب اعطاء الانطباع أن الهوية الوطنية الناشئة هي احلالية أو اقصائية، تتطلب تغيير تعدد الهويات الاجتماعية، الدينية والعقائدية أيضًا.

ثالثًا: ضرورة التأكيد على الاحترام المتبادل بين مكونات المجتمع المختلفة دينية وغيرها بدلًا من علاقة تضادية أو تصارعية.

رابعًا: عدم احلال قوانين مدنية مكان المبادئ الشرعية الضرورية وتحقيق درجة أعلى في العدالة المجتمعية.

خامسًا: ضرورة التأكيد على مبادئ العدالة الاقتصادية والاجتماعية ومأسستها.

سادسًا: ثبات التشريعات والبناء المؤسسي ضروري للتطور الاقتصادي وضمان ديمومته واستمراره.

أما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية فيجب التأكيد على المبادئ التالية:

أولًا: التأكيد على المصلحة الوطنية كمرجع أساسي للسياسة الخارجية.

ثانيًا: التأكيد على سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثالثًا: ضرورة بناء مرجعية اقليمية ودولية واسعة لمعالجة القضايا الاشكالية والخلافية في المنطقة أو التي تواجه السياسة الخارجية السعودية.

رابعًا: الاستقرار الاقليمي والدولي هو مصلحة سعودية عليا، يجب التأكيد عليها والعمل من خلالها.

تأثيرات الهوية على استقرار الدولة السعودية:

إن استقرار الدولة مرتبط بالتماسك الداخلي وتحييد التهديدات والتدخلات الخارجية. إن الاستقرار المجتمعي وتحييد التدخل الخارجي هما عنصران أساسيان لاستقرار الدولة. ولذلك فإن الاستقرار هو حصيلة مجتمع منسجم مع ذاته (الجزء الأول) وكذلك التعريف الاجرائي للمصلحة الوطنية القائمة على سيادة الدولة، التعاون الاقليمي والدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (الجزء الثاني) يشكلان عناصر وأساس استقرار الدولة.

References

Alexandrov, M. (2003). The concept of state identity in international relations: A theoretical analysis. *Journal of International Development and Cooperation*, *10*(1), 33-46. https://www.semanticscholar.org.

Alhussein, E. (2019). Saudi first: How hypernationalism is transforming Saudi Arabia (Policy Brief, 19). https://ecfr.eu/publication/saudi_first.

AlMomani, H. (2019). Saudi Arabia's Geopolitical Interests in the Levant and the Threat Perception 2011-2017. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *46*(4). Retrieved from https://archives.ju.edu.jo/index.php/hum/article/view/103025.

Al-Mustafa, H. (2021). Vision 2030 Creating An inclusive Saudi Identity. *ARAB NEWS*. https://www.arabnews.com/node/1853086.

Subchan, N. A., & Susanto, S. R. (2022). National Identity Analysis of Saudi Arabia in Iran's Nuclear Agreement. https://www.scitepress.org/Papers/.

Bacik, G. (2011). The Genesis, history, and functioning of the Organization of Islamic Cooperation (OIC): A formal-institutional analysis. *Journal of Muslim Minority Affairs*, *31*(4), 594-614. https://www.tandfonline.com/doi/.

Bang Dahl, G. (2018). Understanding Islamic Cold War: How can the growing rivalry between Iran and Sudi Arabia and their behavior in recent years best be explained using IR theory. *Kuwait Programme-SciencePo*. https://www.sciencespo.fr/kuwait-program.

Blazquez, J., Galeotti, M., Manzano, B., Pierru, A., & Pradhan, S. (2021). Effects of Saudi Arabia's economic reforms: Insights from a DSGE model. *Economic Modelling*, *95*, 145-169. https://www.sciencedirect.com/.

Burchill, S., Linklater, A., Donnelly, J., Nardin, T., Paterson, M., Reus-Smit, C., ... & Sajed, A. (2022). *Theories of international relations*. Bloomsbury Publishing.

Davis, J. L., & Love, T. P. (2017). The effect of status on identity stability. *Sociological perspectives*, *60*(3), 497-509. https://journals.sagepub.com/.

Gallarotti, G., & Al-Filali, I. Y. (2012). Saudi Arabia's soft power. *International Studies*, *49*(3-4), 233-261.

Gause, F. (2002). *The Foreign Policy of Saudi Arabia*. In *The Foreign Policies of Middle East States*, Colorado: Lynne Reinner Publishers.

Gause III, F. G. (2014). *Saudi Arabia in the New Middle East* (No. 63). Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/report/saudi-arabia-new-middle-east.

Goldberg, J. (2018). Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader 'Makes Hitler Look Good'. *The Atlantic*, *2*. https://www.theatlantic.com.

Halliday, F. (2005) *The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology*. UK: Cambridge University Press.

Harrington, A (2007). Habermas and the 'Post-Secular Society'. *European Journal of Social Theory*, 10(4), 543-560.

Hinnebusch, R. A., & Ehteshami, A. (Eds.). (2002). *The foreign policies of Middle East states*. Lynne Rienner Publishers.

Hubbard, B. (2020). MBS: The rise of a Saudi Prince. *The New York Times*, *21*. https://www.nytimes.com/2020/.

Hudson, C, (2009). *The United States in the Middle East*. In *International Relations of The Middle East*. Oxford: Oxford University Press.

Bernebring Journiette, I. (2014). Negotiating Identity in the Kingdom: A Conversation with Five Young Saudi Arabian Women about Identity Development and Expression.

Low, L., & Salazar, L. C. (2011). *The Gulf Cooperation Council: A rising power and lessons for ASEAN* (No. 12). Institute of Southeast Asian Studies. https://www.cambridge.org.

Yates, M. (2007). Rawls and Habermas on religion in the public sphere. *Philosophy & Social Criticism*, *33*(7), 880-891.

Schenker, D. (2016). The Shift in Saudi Foreign Policy. *The Washington Institute for Near East Policy*, *10*.

Shahbahrami, D. (2017). Identity and Power in International Relationship. *International Journal of Humanities and Cultural Studies*, 10(1). https://www.ijhcs.com/index.php/ijhcs/index.

Weston III, F. W. (1987). Political legitimacy and national identity in Saudi Arabia: Competing allegiances. *Fletcher F.*, *11*, 81. https://dl.tufts.edu/concern/pdfs/6m312085j.

World Bank. (2020). Saudi Arabia.